سوريا: اتهامات بخرق التهدئة وكي مون يدعو لبعثة مراقبة

تبادلت الحكومة السورية والمعارضة اتهامات بخرق التهدئة التي بدأت صباح امس الخميس، إذ قالت السلطات إن عملية تفجير وقعت في حلب، ما أدى لمقتل ضابط وجرح ٢٤ شخصاً، بينما ذكرت لجان التنسيق المحلية أن خمسة أشخاص قتلوا برصاص الجيش والأمن، في حين حض المجلس الوطني كافة السوريين على التظاهر، مشيراً لاستمرار الوجود الأمني بالمدن.

وقال التلفزيون السوري الرسمي، إن من وصفها بـ"المجموعات الإرهابية" استهدفت في حلب في الثامنة صباحاً مبيتاً عسكرياً بعبوة ناسفة، ما أدى لمقتل ضابط برتبة مقدم وجرح ٢٤ من الجيش والمدنيين،" ونقلت عن مدير المستشفي العسكري بحلب قوله إن الإصابات بين الضباط وصف الضباط والمدنيين "متفاوتة وثلاث منها حالات خطيرة."

دمشق / CNN

واتهمت القناة "المجموعات الإرهابية" بـ"تصعد عملياتها لضرب الاستقرار وعمل من خلال إرهابها لإحباط أي جهد لحل الأزمة سياسياً بدعم من دول لها أجندتها الخاصة،" على حد تعبيرها.

أما لجان التنسيق المحلية، وهي هيئة معارضة ترصد التطورات على الأرض، فقالت إن خمسة قتلى سقطوا حتى الساعة، رغم إعلان التهدئة، وتوزعوا بواقع ثلاثة قتلى في حمص، بينهم اثنان بعمليات قصف على منطقة "القصير،" بينما سقط الثالث برصاص القنص في حي البياضة، إلى جانب قتيلين في إدلب.

من جانبه، قال المجلس الوطني السوري، الهيئة الأكبر على صعيد تمثيل المعارضة، إن الحواجز الأمنية لا تزال منتشرة على أطراف ومداخل مدينة الرستن القريبة من حمص، كما تنتشر الدبابات قرب الكلية الحربية في مدينة حمص نفسها، إلى جانب قناصة يقومون بإطلاق النار على حي الخالدية.

وأضاف المجلس أن الدبابات والآليات "مازالت تحتل شوارع مدينة درعا وكافة مدن وقرى وبلدات المحافظة، وانتشار القناصة على الأسطح والمباني العالية،" كما دعا المجلس الوطني السوري كل السوريين إلى التظاهر في حال وقف إطلاق النار.

أما الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، فقال إن الوضع في سوريا "يبدو هادئاً" بعد ساعات من سريان قرار وقف إطلاق النار، غير أنه قال أن من الصعب تقييم الوضع على الأرض بشكل كامل، كاشفاً عن العمل في مجلس الأمن على تشكيل بعثة مراقبة دولية.

وأضاف كي مون، في مؤتمر صحفي امس الخميس، إن خطة النقاط الست التي قدمها الموفد العربي والدولي، كوفي عنان، تمر في "مرحلة حساسة" داعياً لإثبات أن الأفعال "ستكون على قدر الأقوال،" وحض الحكومة السورية على "تنفيذ التزاماتها ووقف العنف بكل أشكاله،" مضيفاً أن الكثير من الناس قد قتلوا، ودعا لـ"تغيير مسار" الوضع الراهن.

كما ناشد كي مون "أصدقاء سوريا لممارسة نفوذهم لوقف الصراع المأساوي،" وأضاف: "لا بد من العمل الموحد إن أردنا تجنيب سوريا الدخول في الفوضى،" وكرر رفضه للحل العسكري الذي قال إنه "سيؤثر على دول الجوار مع وجود توتر على الحدود وقرابة مليون سوري لديهم حاجات إنسانية."

وكانت مصادر في المعارضة السورية قد أكدت أن مواجهات "محدودة" اندلعت امس الخميس، بعد انتهاء المهلة التي حددها المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان، وسط أنباء عن سقوط عدد من القتلى برصاص القوات الموالية لنظام الرئيس بشار الأسد.

وقالت لجان التنسيق المحلية، إحدى جماعات المعارضة داخل سوريا، أن منطقة "داريا" بريف دمشق، تشهد إطلاق نار كثيف منذ الصباح، فيما تُسمع أصوات رشقات رصاص في منطقة "عرطوز"، بنفس المحافظة، في الوقت الذي شهدت فيه مدينة بانياس إطلاق رصاص بشكل متقطع، وذكرت أن "المصدر مجهول" حتى اللحظة.

كما أشارت اللجان المحلية، في صفحتها على موقع "فيسبوك"، إلى استمرار وجود عدد من القناصة، من العناصر الموالية للنظام، فوق أسطح المنازل والمجمع الطبي في منطقة "الحاضر" بمحافظة حماة، كما تنتشر الحواجز العسكرية والدبابات في قرية "الجلمة"، ضمن نفس المحافظة.

وذكرت أن مظاهرة حاشدة خرجت في منطقة "يبرود" في ريف دمشق، تلبية لدعوات التظاهر امس الخميس، ودعماً للمدن "المنكوبة"، وأشارت إلى أن الهتافات تطالب بـ"إسقاط النظام"، فيما شهدت جامعة حلب مظاهرة طلابية، قام خلالها الطلاب برسم "نداء استغاثة" بأجسادهم.

وكانت الحكومة السورية قد أعلنت عن توقف العمليات العسكرية ضد من أسمتها "المجموعات الإرهابية المسلحة"، اعتباراً من صباح امس الخميس، وهو الموعد الذي أعلنه عنان، في رسالته إلى مجلس الأمن مساء الثلاثاء الماضي، بموجب رسالة تلقاها من وزير الخارجية السوري، وليد المعلم.

وقال مصدر مسؤول بوزارة الدفاع السورية إنه "بعد أن نفذت قواتنا المسلحة مهامها الناجحة، في مكافحة الأعمال الإجرامية للمجموعات الإرهابية المسلحة، وبسط سلطة الدولة على أراضيها، تقرر وقف هذه المهام بدءاً من صباح امس الخميس."

إلا أن المسؤول العسكري أضاف، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية "سانا"، قائلاً: "ستبقى قواتنا المسلحة الباسلة متأهبة للرد على أي اعتداء، تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة ضد المدنيين وعناصر حفظ النظام والقوات المسلحة والممتلكات الخاصة والعامة ولحماية أمن الوطن والمواطن."

ومع حلول موعد انتهاء المهلة، أكد ناشطون في المعارضة أنه لم ترد أي تقارير عن حدوث "مواجهات كبيرة"، مما يعزز التوقعات المتضائلة حول إمكانية التزام الأطراف المتحاربة، سواء القوات الحكومية، أو مسلحو "الجيش السوري الحر"، بوقف المواجهات المسلحة.

وحدد المبعوث الأممي العربي إلى سوريا الساعة السادسة من صباح امس الخميس بتوقيت دمشق، ١١:٠٠ مساء الأربعاء بتوقيت الساحل الأمريكي الشرقي، موعداً لوقف كافة أعمال العنف التي تشهدها سوريا منذ أكثر من عام، والتي أسفرت عن سقوط ما يزيد على ١٠ آلاف قتيل.

إلى ذلك، ذكرت "سانا" أن "المجموعات الإرهابية المسلحة"، وهو الاسم الذي يطلقه نظام الأسد على مسلحي المعارضة، "في إطار استهدافها للكفاءات الوطنية"، اغتالت الضابط في الجيش العربي السوري، العميد جمال الخالد، صباح اول من الأربعاء، بإطلاق الرصاص عليه خلال ذهابه إلى عمله، في منطقة "عقربا" بريف دمشق.

وقالت الوكالة الرسمية إن "المجموعة الإرهابية استهدفت سيارة العميد نحو الساعة الثامنة صباحاً، مما أدى إلى استشهاده وسائقه، المجند جنيد حسن المحمود"، وأضافت أن للضابط القتيل أربعة أبناء، ثلاث بنات وصبي.

وكان التلفزيون السوري قد ذكر اول من امس الأربعاء، نقلاً عن مصدر مسؤول بوزارة الدفاع، أن القوات المسلحة ستوقف عملياتها اعتباراً من صباح الخميس "امس"، وهو القرار الذي سارع ناطق باسم المبعوث الدولي، لتأكيد تسلم عنان رسالة رسمية حوله كموعد لوقف العمليات.

وعبر المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، في وقت سابق الأربعاء الماضي، عن "أمله في التزام القوات الحكومية، ومسلحي المعارضة، بالموعد النهائي، لوضع حد لجميع أعمال العنف"، وقال إنه "لا يزال هناك أمل للتوصل إلى وقف إطلاق النار بحلول يوم الخميس "امس".

وجاء إعلان نظام الأسد وقف العمليات العسكرية بعد ليلة شهدت سقوط ما يزيد على ٩٧ قتيلاً، بحسب ما أفادت لجان التنسيق المحلية، في الوقت الذي أكد فيه مسؤول أمريكي رفيع لـCNN أن المشاورات حول إمكانية إنشاء منطقة عازلة في المناطق الحدودية بين سوريا وتركيا، قد "تكثفت" بشكل كبير خلال الساعات الماضية.

نجاد: إيران لن تتراجع قيد أنملة عن حقوقها في المجال النووي

طهران / اف ب

أعلن الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد، امس الخميس، عشية استئناف المفاوضات بين طهران والدول الكبرى حول برنامج إيران النووي المثير للجدل أن إيران "لن تتراجع قيد أنملة عن حقوقها النووية."وقال نجاد، في خطاب ألقاه في جنوب إيران، "عليكم أن تعلموا أن الأمة الإيرانية ستكون حازمة في حقوقها الأساسية، وأن أكبر الضغوط لن تجعلها تتراجع"، مضيفا "أنصح كل أعداء إيران والقوى الوقحة الغربية بتغيير سلوكها حيال هذه الأمة."وكان كبير مفاوضي الوفد الإيراني سعيد جليلي قد أعلن أمس، الأربعاء، أن بلاده ستقدم "مقترحات جديدة، وتأمل أن يعتمد الجانب الآخر مقاربة بنائه" مما أعطى آمالاً بأنه قد يكون لإيران مبادرة لتحريك المفاوضات.ودعا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، جميع المشاركين في لقاء "السداسية" الدولية لتسوية الملف النووي الإيراني إلى التحلي بالدبلوماسية بهدف إزالة القلق بشكل تدريجي.وكانت وسائل الإعلام الإيرانية أعلنت مؤخرا أن الجولة المقبلة من المفاوضات بين إيران ومجموعة دول (٥+١)، المكونة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، حول برنامج طهران النووي ستجري في مدينة إسطنبول التركية غدا "الجمعة."

من جانب اخر قال لافروف، عقب اللقاء الوزاري لمجموعة الثماني الكبار اول من أمس الأربعاء بواشنطن، "وفدنا سيشارك في اللقاء، والهدف النهائي يتمثل في إزالة القلق حيال سلمية البرنامج النووي الإيراني والتمتع بفنون الدبلوماسية لتنسيق هيكلية ومراحل السير إلى هذا الهدف، الجميع يدرك أن التحرك يمكن ألا يكون لمرة واحدة، بل على مراحل.. لنر ماذا سيتمخض عنه".وأضاف لافروف "زملائي من دول مجموعة الثماني الكبار تباحثوا أيضا في مسألة الملف النووي الإيراني، وتمنوا النجاح للممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون، التي ستتوجه إلى إسطنبول للمشاركة في لقاء السداسية القادم مع الممثلين الإيرانيين".

وفيما يخص عزم كوريا الشمالية إطلاق صاروخ يحمل قمرا صناعيا منتصف الشهر الجاري، قال لافروف :"لا ينكر أحدا حق بيونج يانج في الاستخدام السلمي للفضاء.

أوباما ورومني يتبادلان الهجوم في سباق الرئاسة الأمريكية

واشنطن / أ. ب

بعد خروج أشرس منافسيه من سباق الحزب الجمهوري لتقديم مرشح لخوض الانتخابات الرئاسية، شن المرشح الجمهوري ميت رومني هجوما شرسا على الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مؤكدا أن الستة أشهر القادمة ستشهد حملة لا هوادة فيها وصولا لموعد الانتخابات في نوفمبر.

كان ريك سانتورم عضو مجلس الشيوخ السابق، والذي تعرض لحملة دعاية سلبية عاصفة من قبل رومني الذي يحظى بتمويل وتنظيم قويين، قد أعلن انسحابه من السباق الثلاثاء الماضي.

وشن رومني حاكم ماساشوستس السابق الذي يخوض الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية، هجوما عنيفا على أوباما بعد ساعات من خروج سانتورم من السباق.

ووصف رومني خلال مؤتمر جماهيري في مسقط رأس سانتورم بولاية بنسلفانيا، الرئيس الأمريكي أوباما بأنه زعيم ضعيف يتخلى عن عظمة الولايات المتحدة ويميل للاشتراكية الأوروبية على حساب التجارة الحرة القوية، فيما يقول أنصار أوباما إن اتهامات رومني محض هراء.

وقال رومني خلال حفل عشاء قرب فيلادلفيا، "المسار السليم لأمريكا لا يعني تقسيم أمريكا، هذا هو ما يفعله، حملته تعتمد على توجيه اللوم والهجوم للأمريكيين والعثور على شخص ما لتحميله المزيد من الضرائب، شخص لا يعطى ، لا يدفع حصته العادلة".

وقال أوباما الذي كان يعقد مؤتمرا انتخابيا في فلوريدا، وهي من الولايات المهمة في الانتخابات، إن انتخابات نوفمبر المقبل ستكون بنفس قوة انتخابات ١٩٦٤ بين ليندون جونسون وباري جولدووتر والتي انتهت بواحدة من أكبر الانتصارات التي حققها لديمقراطيون.

تلك الانتخابات شهدت لحظات درامية، كان منها موافقة جولدووتر على "التطرف في الدفاع عن الحرية" وإعلان تليفزيوني كارثي أن وصول جولدووتر للرئاسة قد يؤدي إلى حرب نووية.لم يأت أوباما على ذكر اسم رومني مباشرة، إلا أن كبار مساعديه لم يبدوا نفس التحفظ، حيث قال جيم ميسينا، مدير حملة أوباما، في بيان بعد انسحاب سانتورم، "ليس مفاجئا أن يتمكن ميت رومني في نهاية الأمر من التخلص من خصومه بسبل من الدعاية السلبية.. كلما انكشف المزيد من شخصيته للشعب الأمريكي قل إعجابهم به."

الجامعة العربية تعرب عن قلقها من تدهور الأوضاع بين الخرطوم وجوبا

القاهرة / أ. ش.أ

أعربت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن قلقها البالغ من تفاقم الأوضاع بين دولتي السودان وجنوب السودان، إثر هجوم قوات عسكرية في جمهورية جنوب السودان على منطقة هجليج في جمهورية السودان. وطالبت الأمانة العامة للجامعة العربية بعودة القوات العسكرية من جنوب السودان إلى الحدود الدولية المتعارف عليها بين الدولتين، مناشدة الطرفين السودانيين إلى احتواء هذه الأزمة من خلال إعمال الوسائل السلمية، وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بينهما، واحترام المواثيق والأعراف الدولية، ووقف كافة أشكال العدائيات، والعودة فوراً إلى المفاوضات للوصول إلى حلول سلمية للقضايا العالقة.

وأكدت الأمانة العامة على مواصلتها لجهودها الدبلوماسية بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل احتواء الموقف والعمل على الحل السلمي لجميع القضايا العالقة بين الدولتين. واستنكر مجلس التعاون الخليجي بشدة امس الخميس قيام قوات جيش دولة جنوب السودان بالاعتداء على أراضي جمهورية السودان واحتلال جزء من أراضيها.

وأعرب د.عبد اللطيف الزياني الأمين العام للمجلس في بيان له امس عن قلقه واستنكاره الشديد لقيام قوات عسكرية من جمهورية جنوب السودان باحتلال منطقة هجليج في جمهورية السودان، وتدهور الأوضاع بين البلدين. وقال إن الأوضاع على الحدود بين البلدين تثير القلق، وأن على جمهورية جنوب السودان سحب قواتها العسكرية من منطقة هجليج السودانية إلى الحدود الدولية المتفق عليها، داعيا إلى معالجة الموقف بالحكمة والعقل ووقف جميع الأعمال العسكرية فورا، واحترام المواثيق والقوانين الدولية والاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وتسوية الخلافات الحدودية والقضايا العالقة بينهما عبر المفاوضات والحلول السلمية.

الموت يغيب ابن بلة أول رئيس جزائري

الجزائر / أ.ف.ب

توفي أمس الاول الأربعاء، أحمد بن بلة أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال عن عمر يناهز ٩٦ عاما في منزله بعد تدهور صحته في الآونة الأخيرة، حيث أدخل في فبراير الماضي مرتين إلى المستشفي العسكري في (منطقة) عين النعجة.

يعتبر بن بلة أول رؤساء الجزائر المستقلة وأحد الوجوه البارزة في حرب التحرير الجزائرية ولد عام ١٩١٦ بمدينة مغنية الحدودية مع المغرب وواصل تعليمه الثانوي بمدينة تلمسان، وكان أحد أبرز رجالات الثورة الجزائرية ، ارتبطت حياته بالنضال السياسي خلال الاستعمار الفرنسي، وتأثر كثيرا بأحداث ٨ مايو ١٩٤٥ التي قتل خلالها مئات الجزائريين على يد الجيش الفرنسي، ما جعله يدخل النضال السياسي وينضم إلى حزب الشعب الجزائري، ثم بعد ذلك إلى حركة انتصار الديمقراطية قبل أن ينتخب مستشارا لبلدية مغنية، مسقط رأسه، في عام ١٩٤٧.عرف بن بلة بأنه من أشد المناهضين للتواجد الفرنسي بالجزائر، الأمر الذي دفعه إلى إنشاء منظمة خاصة مهمتها مهاجمة بعض المواقع الفرنسية في الغرب الجزائري، وكان عمله العسكري الأول مهاجمة مركز بريد وهران في ١٩٤٩ بمساعدة من حسين أيت أحمد ورابح بيطاط شخصيتين وطنيتين لعبتا دورا محوريا خلال الثورة الجزائرية.ألقي عليه القبض سنة ١٩٥٠ بالجزائر العاصمة، وحكم عليه بسبع سنوات سجنا قبل أن يهرب من السجن عام ١٩٥٢، وتمكن من الوصول إلى مصر حيث شكل ما عرف بـ"الوفد الخارجي" لجبهة التحرير الوطني التي تولت قيادة الصراع مع الفرنسيين، برفقة محمد بوضياف، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد.

قبض عليه مرة أخرى سنة ١٩٥٦

خلال عملية القرصنة الجوية التي نفذها الطيران العسكري الفرنسي ضد الطائرة التي كانت تنقله من المغرب إلى تونس والتي كان معه فيها أربعة قادة آخرين من جبهة التحرير وتم اقتياده إلى سجن فرنسي يقع في الأراضي الفرنسية، وبقي معتقلا فيه إلى موعد الاستقلال في ٥ يوليو ١٩٦٢ فعاد هو ورفاقه إلى الجزائر.

وأطلق سراحه سنة ١٩٦٢، حيث شارك في مؤتمر طرابلس الذي اختلف خلاله مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبعد استقلال الجزائر تم تعيينه أول رئيس للبلاد عام ١٩٦٣ وأصبح بن بلة أول رئيس للجزائر، بعد الاستقلال لكنه لم يستمر في منصبه لأكثر من عامين.

بعدها تم عزله عام ١٩٦٥ بقرار من "مجلس الثورة" بعدما نفذ وزير الدفاع آنذاك هواري بومدين عملية انقلاب تسلم بعدها السلطة متهما سلفه بـ"الانحراف" عن أهداف الثورة وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية غرب العاصمة الجزائرية والتي قبع بها منذ الإطاحة به حتى عام ١٩٨٠.

حاول الرئيس جمال عبد الناصر التدخل لكي يتم إطلاق سراحه إلا أنه فشل ،هو، والعديد من رؤساء الدول الذين كانت تربطهم بابن بلة علاقات صداقة.

استغل بن بلة أوقاته أثناء فترة الإقامة الجبرية في المطالعة والقراءة، حيث تعرف على الفكر الإسلامي وغيره من الطروحات الفكرية، كما أنه تزوج وهو في السجن من صحافية جزائرية كان قد تعرف عليها عندما كان رئيسا للدولة الجزائرية.

وفي عام ١٩٨٠ تم الإفراج عنه بمجيء الرئيس الشاذلي بن جديد حيث أصدر عفوا عنه ليغادر بعدها الفقيد الجزائر متوجها إلى باريس لينشئ هناك الحركة الديمقراطية بالجزائر.

وبمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام ١٩٩٩ عاد نهائيا إلى الجزائر وتم إسقاط الاحتفالات الوطنية بيوم الانقلاب العسكري عليه، حيث كان يطلق عليه عيد التصحيح الثوري، كما تولى رئاسة اللجنة الدولية لجائزة القذافي لحقوق الإنسان.